بسبب اهماله محلياً مصر تتوسع في استيراد القمح

الأحد 5 مايو 2024 09:45 م

تعد مصر واحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم، إذ لا يكفي إنتاج مصر من القمح عدد سكانها الذي يتخطى 100 مليون نسمة حيث توسعت مصر في استيراد القمح من الخارج خلال الأربع أشهر الأولى من 2024، مع تراجع أسعار القمح عالمياً وتدبير البنوك المصرية الدولار اللازم لعملية الاستيراد

وقداطلعتCNN الاقتصادية على بيان للجمارك المصرية تُظهر فيه أن مصر استوردت نحو 4.2 مليون طن خلال الفترة من يناير /"كانون الثاني"حتى منتصف أبريل /"نيسان" الماضيين، مقابل نحو 3.54 مليون طن خلال أول 4 أشهر من العام الماضي بالكامل، أي بزيادة نسبتها حتى الآن 18.6 في المئة

وفي 2023 بلغ إجمالي ما استوردته مصر من القمح نحو 10.87 مليون طن وفقاً لبيانات الجمارك المصرية وخلال هذا العام واجهت مصر أزمة اقتصادية حادة على خلفية نقص الدولار، ما تسبب في تعطل حركة الاستيراد نظراً لأن البنوك المصرية لم تكن توفر الدولار المطلوب للاستيراد

ووفقاً لحسابات ريفينيتيف فإن واردات مصر من القمح ارتفعت بنسبة 7 في المئة خلال أول 9 أشهر من الموسم الحالي 2024/2023 إلى نحو 11 مليون طن، متجاوزة متوسط الواردات في هذه الفترة خلال الخمس سنوات الماضية

لماذا تتوسع مصر فى استيراد القمح؟

ويُرجع هشام سليمان رئيس شركة ميدستار لتجارة الحبوب، أن السبب الأول هو الارتفاع في كميات القمح المستوردة منذ بداية العام الجاري إلى انخفاض أسعار القمح عالمياً منذ بداية 2024 مقارنة بالعام الماضي

وأضاف لـCNN الاقتصادية أن متوسط طن القمح العام الماضي كان يبلغ نحو 350 دولاراً مقابل 250 دولاراً هذا العام وخلال العام المالي 2024/2023 قدرت الحكومة المصرية متوسط سعر طن القمح عند 340 دولاراً، بينما انخفضت تقديرات مشروع موازنة العام المالي الجديد 2025/2024 إلى 280 دولاراً للطن الواحد

وبحسب سليمان فإن السبب الثاني وراء التوسع في شراء القمح منذ بداية العام هو أن البنوك المصرية بدأت تدبر الدولار لاستيراد السلع ومن ضمنها القمح، بعد أن شهدت عملية التدبير تعطلاً خلال العام الماضي بسبب نقص الدولار

ومنذ أن أقرت مصر خفضاً للجنيه في مارس/ "آذار" الماضي، ومع وصول تدفقات دولارية إلى مصر من حصيلة بيع بعض الأصول الحكومية، بدأت البنوك المصرية تدبير الدولار لعمليات الاستيراد لتنهي أزمة تكدس البضائع في الموانئ المصرية

وتستورد مصر القمح من روسيا وأوكرانيا بسبب الأسعار التنافسية وانخفاض تكاليف الشحن من خلال جهتين، أولاهما هيئة السلع التموينية الحكومية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من الكميات المستوردة وتذهب الكميات المستوردة لإنتاج الخبز المدعم، بينما تذهب بقية الكميات إلى شركات القطاع الخاص

هل يستمر ارتفاع الواردات المصرية من القمح خلال **2024**؟

وفقاً للبيان المالي لمشروع موازنة العام المالي 2025/2024 فإن الحكومة المصرية تقدر ما تحتاج إليه من القمح خلال هذه الفترة بنحو 8.250 مليون طن قمح

وتستهدف مصر أن تحصل على 3.5 مليون طن من السوق المحلية من موسم حصاد القمح هذا العام والذى يبدأ بشراء القمح من المزارعين في مصر خلال شهر ابريل /"نيسان" ويستمر حتى يوليو /"تموز "من كل عام، ويقتصر الشراء على الحكومة فقط دون القطاع الخاص

حيث تتوقع وزارة الزراعة الأميركية في تقرير حديث لها أن تستورد مصر خلال العام المالي الجديد 2025/2024 نحو 12.3 مليون طن قمح للقطاعين الحكومي والخاص، على أن تظل روسيا وأوكرانيا ورومانيا وفرنسا الوجهات المفضلة لواردات القمح المصري

ووفقاً لبيانات من هيئة سلامة الغذاء المصرية، اطلعت عليها CNN الاقتصادية، فإن مصر جمعت حتى الآن نحو 1.1 مليون طن من السوق المحلية منذ بدء توريد المحصول إلى الحكومة المصرية